



# مكتبة دار الكتب الظاهرية

مخطوطة

تتمة آداب البحث للسمرقندي

المؤلف

نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي



خليم - ق ٢٣  
 تقة - ق ١٥٨  
 ايجت - ق ١٧

١٩٦٩  
 ٣/٥٩

هذا هو الكتاب الذي  
 كتبه في سنة ١٩٦٩  
 في مدينة القاهرة  
 في شهر رمضان المبارك  
 في سنة ١٣٩٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٣٩٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٣٩٠ هـ

في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٣٩٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٣٩٠ هـ

الماهية لانت العمل ما لي

من العمل في سنة ١٣٩٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٣٩٠ هـ

هذا هو الكتاب الذي

او

في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٣٩٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في سنة ١٣٩٠ هـ



قال في هذه المجلد على انه لا ينبغي ان يكون اتفاقا شرطيا في الحق  
مسؤولا عن التماسه في الاولاد / سواء اعلقوا في حقهم في الاستمرار في عاقله  
فيما ايضا على ان يكون شرط وجوده اعلا في انفسه التي لا وجود  
لها في حقها / ان يربط من اسباب وجوده / التي هي في اسباب العلول لانها اعلا  
منها على ان يربط على العلل الطولية

一











جلالى غير النابذة فيلزم اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية فيلزم

الشيء فان قلت ان العلم القائمية علمة لعلة العلم الفاعلية لا وجود

و معلول لوجودها في لا يكون العلم من عدوان العلم في العلم

ان يكون العلم علمة لعدم آخر فليس العلم القائمية ما لم يحقق

في الذهن ان العلم و ذلك من في كونه معلوما فيكون

موجود في الذهن و فاكلت لمع اسما على اسما لا مثل

هذا الشئ لا سلسل في اعلل المحنة و قد غشها في العلم

فما ليس في العلم الفاعلية ان لا يكون ان العلم ان ما على

بعض هذا التعريف عند جمعة في لما ييج كونه العلم

المعاني من اجناتها و قد استعمل هذا الاسكال على من

لا يعرف لحيث اعرف لعدم وجود العلم انما في الحاجة

مع

مع

مع

مع

مع

مع

مع

مع ان العلم انقضا لوجوده و هو يوجب هذا الاسكال

ان قلنا ان العلم ليس من اجزاء العلم انما بل من ان العلم

من اجزاء انما فان غسل الثبات مثله لا سواد على ان العلم

بالذات بل سواد على ان العلم لا وجود في العلم

يلتزم في العلم الذي من الرابع لكمال العلم انما هو العلم

ما سادق عليه وجود الشئ من العلم القائمية كان اهل

لان العلم البعيدة لا لا يشك في العلم الفاعلية بل في العلم

بومشقة فان العلم مثلا لا يوجد الخلاوة في العلم فان

احد العلم بل العلم في العلم في العلم انما هو العلم

فان قلت لا حاجة الى هذا لا في العلم بل في العلم على

العلم البعيدة لان الشئ يمكن في وجود المعلول وان لم يوجد

العلم البعيدة و لا لا في العلم بل في العلم انما هو العلم

مع

مع

مع

مع

مع

مع

مع

مع

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية

بشيء من الوجودات المتناهية فيكون اسما على معلولات غير متناهية



21/10/2010

فإن كان ما ذكر من كماله في علمه علة الإتيان في العلم  
فإن العلم على

والتعاليم التي هي في  
الكتاب المقدس

اعلم ان كاذبا اذا ادعى الاستعانة في موعدة معينة  
على طاعة الاحقر الذي هو عليه السلام  
فلا بد من تبيين اولها ان قال في علم  
الاستعانة كاذبا في هذه المعنى  
الاستعانة الذي به العلم انما هو  
العلم على انما هو العلم  
منه في موعدة استعانة في موعدة  
باعتقاده على موعدة







www.alukah.net



وقد انكره بعض الحكماء من ان يكون

او فعل للملك وتبع صاحب المقدمة ان اللزوم لا يمكن ان  
 يكون انحصار من المتنوع والايضا وجود المتنوع بدون  
 اللزوم وهذا ما روي في نسخة من جيبين اما اوله قوله فان لم  
 ان المتنوع لو كان اتح من اللزوم يلزم وجود المتنوع بدون  
 اللزوم اذ لا يلزم من كون الشيء اتح من شيء ان لا يوجد  
 بدون بل يلزم ان كان وجود المتنوع بدون اللزوم وجوبا  
 ان لا يتحقق في نفسه بل في وجوده الا في وجوده وانما  
 فانه ما ذكره ليس مستقيما على الاطلاق بل في الملازمة  
 اما في الحقيقة فلهذا ان اللزوم في نفسه لا يمكن ان يكون  
 له وجود كما لا تسان من وجود انحصار من المتنوع واعلم ان  
 اقتضاء المتنوع اللزوم قد يكتسب اقتضاء العلم للعلم  
 كذلك كما كانت الشئ طالعة فانها لا يوجد وقد يكون  
 اقتضاء

وقد انكره بعض الحكماء من ان يكون  
 او فعل للملك وتبع صاحب المقدمة ان اللزوم لا يمكن ان  
 يكون انحصار من المتنوع والايضا وجود المتنوع بدون  
 اللزوم وهذا ما روي في نسخة من جيبين اما اوله قوله فان لم  
 ان المتنوع لو كان اتح من اللزوم يلزم وجود المتنوع بدون  
 اللزوم اذ لا يلزم من كون الشيء اتح من شيء ان لا يوجد  
 بدون بل يلزم ان كان وجود المتنوع بدون اللزوم وجوبا  
 ان لا يتحقق في نفسه بل في وجوده الا في وجوده وانما  
 فانه ما ذكره ليس مستقيما على الاطلاق بل في الملازمة  
 اما في الحقيقة فلهذا ان اللزوم في نفسه لا يمكن ان يكون  
 له وجود كما لا تسان من وجود انحصار من المتنوع واعلم ان  
 اقتضاء المتنوع اللزوم قد يكتسب اقتضاء العلم للعلم  
 كذلك كما كانت الشئ طالعة فانها لا يوجد وقد يكون  
 اقتضاء

2

اقتضاء العلم للعلم كعكس هذا المثال وقد يكون اقتضاء  
 احد المعلولين للآخر كقوله ان كان الشئ من جملة كات  
 فكون الاقرب مبيضا فانها معلول علم واحد وهو طلوع  
 الشمس فان العلة كما يقتضيه تحقق تحقق العلم فكذلك  
 المعلول لا يتحقق تحقق العلم بدون علمه كذلك كذا  
 المعلولين فان تحقق احدهما يقتضي تحقق الآخر وذلك لان  
 كلا تحقق احد المعلولين تحقق العلم احدا للمعلولين تحقق  
 الآخر فتكون اقتضاء احد المتقاربين للآخر كقوله ان كان  
 ت يد اياهم وقوى انه وفي هذا المقام اعترفت ما وجبها الاول  
 ان التعريف المذكور لا يتناول الملازمة التي بين طرقي الشرطية  
 ولا الملازمة التي بين المقربين اما اول قوله فلهذا كل واحد من  
 طرقي الشرطية لا يستلزم الصدق والكذب سبب اقتضاء حق

فان في العلم بعد الاشياء والبيانات ويذكر كذا في بعض النسخ على  
 طرقي الشرطية لا يستلزم الصدق والكذب سبب اقتضاء حق







الحكمي

وہی ہے جو کہ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

فصل في التلويح واليدوع في الملوك بعد وفاة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم  
 قبله في قوله يمكن انكار التلويح عن المذبح فاستدلوا على ذلك  
 ان لا يكون بين الشئين ملائمة مع استماع طائفة من واحد  
 منها بدون الآخر كقولنا كما كان الانسان حينما تالوا ان الله مع  
 الموحدين واعلم ان المذبح لا يقتضي وجود المذبح والي  
 وجود التلويح ان المذبح لا يقتضي وجود المذبح وبين التلويح  
 وبين وجود المذبح وبين التلويح المذبح والي  
 عكس ذلك في قوله لا يلزم وجود المذبح في قوله التلويح  
 اما انما لا يقتضي وجود المذبح انما لا يقتضي  
 اليه يلزم من ملوحيه احدا من النبيين صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان النبيين الاخيار ملك وما فيهم من الملوك والاي يلزم جميع  
 بين النبيين والاي يلزم ملكا انما لا يقتضي وجود

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقوته

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...

الاولى فلا نقول لو كانت مفقودة اليه بل انما من لا يملك احد  
التعريفين بل ان لا يكون التعريف الآخر لا نقول انما هو  
يكنى بالحق بين التعريفين ولا شك في ذلك فاجدنا التعريفين  
كل من الاطراف فان قلت الملازمة بين التعريفين  
والاولى ومقتضى النسبة يكون التعريفين على ان قلت  
ذلك كان قد لا يتفق وجودها وان النسبة قد يكون  
بشيء الا ان الاشياء قد لا تتفق الوجودها كالاثر في  
فان سمعنا الشيء من غير ان يكون له كذا بعدت الآخر  
الاما سمعنا الشيء فلا يتفق الوجودها كالاثر في  
في التعريف الاول هو امتناع شق التعريف الاول عند  
الاولى لا يكون المتوقع معناه بعدت الاولى فيكون  
معناه عند شق الاولى فيكون معناه بعدت الاولى فيكون

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...

على التعريف ذلك وان الاولى ما يتفق في تعريف المتوقع  
والاولى ان المتوقع هو ما يتعلق به المتوقع سمي الاولى  
هو ما قلنا به المتوقع لا يتفق في ان الاولى هو المتوقع  
يكنى به كذا ان قيل ليس الاولى جلا به انما اقل فلا  
نحتمل مع الاولى ان يكون المعنى تعديا او  
في اصطلاحنا وانما لا يتفق لان هذا التعريف بالنسبة  
الي تعريف ان شئنا ما يتفق المتوقع وشئنا ما يتفق الاولى  
وحيث انما ان المتوقع معناه بعدت الاولى فيكون  
فكذلك لا يتفق ان الاولى هو هذا الامتناع المذكور  
نقال الاولى هو امتناع شق المتوقع الاولى فيكون  
الاولى في الاولى ان يقال الاولى هو امتناع شق  
المتوقع الاولى فيكون الاولى هو الاولى ان شئنا ما يتفق

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب...



حقيقة منزهة بجميع الامتناع تحقيق لجميع الاعمال الا في هذا  
 للمالة فانه لا يفتقد في فاشد ان في الحقيقة بعد الامتناع بالغير  
 الذي هو عدم حقيقة منزهة الا عند تحقق منزهة بجميع الامتناع  
 في لو كان هذا الامتناع المذكور ولم يفتقد حقيقة عند تحقق  
 اللانحسح يبين ان لا يفتقد الشك في من الصادق في  
 واللائح يطو الامتناع ولم يفتقد حقيقة بجميع الامتناع  
 في الذي هو ما لا يفتقد حقيقة اللانحسح فانه الامتناع الذي  
 هو اللانحسح هو لا يفتقد حقيقة اللانحسح معناه انه لا يمكن ان يكون  
 لاني حقيقة يبين ان يكون الشك المنزهة متعاضدا على سطر  
 عدم حقيقة ولا يمكن ان هذا المعنى لا يبين على حقيقة  
 اللانحسح ان على هذا التدبير يصدق ان الشك الحقيقي الذي هو  
 هو الذي لا يمكن ان يكون حقيقة كان الشك المنزهة متعاضدا على حقيقة  
 سطر

ان كان قد قيل ان  
 كذا كذا

ان كان قد قيل ان  
 كذا كذا

سطر على حدة ان كان قد قيل ان المنزهة متعاضدا  
 قد قيل ان هذا العمل قد يفتقد اللانحسح كقولنا ان كان  
 قد قيل ان اللانحسح كذا كذا لو كان انما في المنزهة  
 في ان كان هذا العمل من حقيقة فوجدنا به من حقيقة  
 على ان كان الذي يبين ان يكون اللانحسح متعاضدا  
 انما هو ان قد قيل ان اللانحسح كذا كذا في المظالم في ذلك  
 انما هو ان قد قيل ان اللانحسح كذا كذا في المظالم في ذلك  
 من حيث هو في حقيقة من ان كان هذا الشك الذي  
 ومن ثم لا يمكن قد قيل ان اللانحسح كذا كذا في المظالم في ذلك  
 اللانحسح من الانكسار في المظالم في ذلك  
 لغة اللانحسح في حقيقة في المظالم في ذلك  
 هو شق الشك على الشك الذي لا يمكن ان يكون حقيقة  
 انما هو ان قد قيل ان اللانحسح كذا كذا في المظالم في ذلك

ان كان قد قيل ان  
 كذا كذا

ان كان قد قيل ان  
 كذا كذا







































البعد عليه كما يفرضه كذا من المانع مع بقاء المستند قال  
 الفصل الثاني في ثبوت <sup>القول</sup> ان الشرب <sup>القول</sup> بانه مدخل كل شئ في  
 كونه واسطلاحا هو جعل الاشياء كثيرة بحيث يطلق عليها  
 اسم الواحد ويكمن لبعضها حصة الى البعض بالتقدم وان خالفنا  
 ليقع جعل الاشياء كثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان  
 بعضا منها كونه حصة الى البعض بالتقدم وان خالفنا ولا يخلو  
 يكون ان يفسر مع الشرب والاعتقاد الشرب من الذين  
 لا يقع مع الشرب بعينه في الوجود اذ لو لم يكن ثمة من يشربه  
 بعضا الى بعض في المادى والاوسط والمقاطع فالمادى  
 الدعاوى <sup>على بعض</sup> وتسمى الجوف وقد يولد لهيب والاوسط  
 هو الدلائل والحق ان بسطة لها على الدعاوى والمقاطع في الله  
 مات الى تنبلي الاحالة اليها من الضروريات والمستلزمات  
 ومثل

فيكون من انما هو شئ واحد  
 فيكون من انما هو شئ واحد  
 فيكون من انما هو شئ واحد

فيكون من انما هو شئ واحد  
 فيكون من انما هو شئ واحد

ومثل النور والحر والبرق والشمس والارض والسموات  
 او اقل من ذلك في المادى كونه من المادى او من المادى او من المادى  
 الامام في الدين الربانية ان الله وحده لا اله الا الله  
 على المتكلمين بانه تعالى اليه لا اله الا الله تعالى  
 كلمة بانه تعالى في قوله تعالى ان الله تعالى  
 يوحى الى الملائكة وان كانت ان يشرع من استعمال الاعمال  
 النفسانية في المادى والبرق ان يكون استعمال الاعمال  
 اعني العمل على معنى في استعمال المادى والاعمال  
 بغير استعمال العقل في كل من المادى قبل ان يفسر به  
 انفسا الى اعادته من غير ماله باس بالمطالبة في  
 العقل في كلامه قبل ان يفسر به من مطالبة الاعمال  
 دة وانما حسن ان يكون من المادى في المقصود حيزا











اوله فان لم يقتضها ثباته بل على المستند ولا يقتضيه قبله ذلك  
 القام ويستلزم الاقوال امرين جامعين والمتع مع التمتع فقتضها  
 ونفقا تعصبا لانه مع مقتضى معتقده وتامد صريح ثم  
 احدهما ان يقال لا يقع هذا لا يجوز ان يكون واقعا لا يقع لا يقع  
 ذلك فاما يلزم ان لو كان كذا وان لم يقع هذا كلف هذا على  
 الحال كذا مثال المتع المجرى اذا قال المعلق على كذا في الحان  
 كلفه مع احد ركعة اذ كان هذا التقى مساو له على فعل  
 التاملي لو فحق الشئ مساو له ومثال المتع مع التمتع  
 اذا قال المعلق ما فيه مساو له بغير مستند لا يمكن ان يكون  
 ميل مستلزم لا يتع ان يكون الطبيعة الدخلة المتعدي لا  
 بين متافيين فتقول السائل لا يقع امتناع ذلك على ما  
 افترضنا الشئين متافيين على الشئين المتعديين مثل

ان

ان الطاعة بفتح الحاء المستند في طاعة الله تعالى  
 الطاعة بفتح الحاء المستند في طاعة الله تعالى  
 لا يقع الامتناع ذلك فاما يلزم ان لو كان كذا وان لم يقع هذا كلف هذا على  
 الحال كذا مثال المتع المجرى اذا قال المعلق على كذا في الحان  
 كلفه مع احد ركعة اذ كان هذا التقى مساو له على فعل  
 التاملي لو فحق الشئ مساو له ومثال المتع مع التمتع  
 اذا قال المعلق ما فيه مساو له بغير مستند لا يمكن ان يكون  
 ميل مستلزم لا يتع ان يكون الطبيعة الدخلة المتعدي لا  
 بين متافيين فتقول السائل لا يقع امتناع ذلك على ما  
 افترضنا الشئين متافيين على الشئين المتعديين مثل

ان الامتناع بفتح الحاء المستند في طاعة الله تعالى











ويستحق الجواب اياه التوجه بالما يقال بعد المتبع وبعد  
 ايضا لا يلزم ان يكون بعد ذلك ولا يكون قبله اي ان الغيب  
 فان كانت المتبع ان يكون لا تقع انه لو كان بالما لا يستلزم  
 الجواب لو ان هذا عين المتبع فكيف يمكن عليه ان يكون  
 عين المتبع ان الغيب لا يسوع وانما الجواب لا يستلزم  
 الجواب فان كانت ان المتبع ان الغيب لا يستلزم  
 يسوع قلت سماعه غير معجبه لان التوجه ان لا يسوع  
 غير المعجبه وهذا قد وقع في سماعه غير معجبه وانما  
 عن التوجه قد وقع في سماعه غير المعجبه انما  
 يستلزم الجواب على تفاديه كالمقدمة المتقدمة على  
 بعد التامة المعقل الدليل على انما قد انما قد  
 معانق متقدمة الدليل على انما قد انما قد

التوجه انما قد انما قد  
 التوجه انما قد انما قد

التوجه انما قد انما قد  
 التوجه انما قد انما قد

المتبع قبل تمام الدليل بل قد ما على المتبع بعد تمام الدليل  
 قد ما عليه وضعا ليوافق الوضع الطبيعي ان المتبع بعد  
 تمام الدليل بل قد ان المتبع انما قد تمام الدليل  
 قد ان المتبع على تفسيره انما قد انما قد تمام الدليل  
 المتبع في صفة من استند به في تفسيره انما قد تمام الدليل  
 ما عليه يسوع على المتبع بل قد من مقدماته الدليل على  
 الاجمال وانما بل لا يلزم انما قد تمام الدليل  
 وانما بل الدليل على مقدماته الدليل على تمام الدليل  
 قد انما قد تمام الدليل على تمام الدليل  
 ايضا لا يلزم انما قد تمام الدليل انما قد تمام الدليل  
 لتأنيات سماعه المعقل في ذلك الدليل على تمام الدليل  
 ويحتاج التوجه سماعه من مقدماته الدليل على تمام الدليل

وقد كانت هذه التوجه على تمام الدليل  
 وقد كانت هذه التوجه على تمام الدليل

التوجه انما قد انما قد  
 التوجه انما قد انما قد







ان سئل الجواب بان يشعل على عدم تقبض شعور العزم فانه  
 ابلغ ثبت ثبت تقبض شعور الجواب على انه ثبت  
 العزم ولتخرج ان ثبت شعور العزم على ان تقبض شعور العزم  
 على عكس التقبض وهذا لا يوافق تقبض شعور العزم بان  
 على تقدير الجواب في حلي ان شاء الله وانما ان الجواب في حلي  
 العزم بان ثبت على تقدير الجواب في حلي ان شاء الله بان ثبت  
 على تقدير بان ثبت على تقدير بان ثبت على ذلك التقدير بان  
 لان ثبت على تقدير لا يخرج من احوال ذلك التقدير لا يخرج  
 لا يخرج فلو ان شاء الله هذا الدليل وجاز في تقديره على ان  
 ثبت لا بد بان ثبت العزم في حلي ان شاء الله العزم في حلي  
 بان لا يخرج مستثنى بالاجماع بان ان شاء الله ان العزم في حلي  
 بان على تقدير العزم بان يشعل على عدم تقبض شعور العزم  
 الماب

في حلي الجواب بان يشعل على عدم تقبض شعور العزم فانه  
 ابلغ ثبت ثبت تقبض شعور الجواب على انه ثبت

العزم بان ثبت على تقدير الجواب في حلي ان شاء الله بان ثبت  
 على تقدير بان ثبت على تقدير بان ثبت على ذلك التقدير بان

ان ثبت على ان تقبض العزم في حلي ان شاء الله فانه ثبت العزم  
 بان على تقدير الجواب في حلي ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي  
 بان على تقدير الجواب في حلي ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي  
 فلو متفق بعد ان المعاني في حلي ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي  
 ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي  
 ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي  
 ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي  
 ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي ان شاء الله فانه ثبت العزم في حلي

في حلي الجواب بان يشعل على عدم تقبض شعور العزم فانه  
 ابلغ ثبت ثبت تقبض شعور الجواب على انه ثبت



في كل مودة من مودة جماعية من كنهه ليس كذلك في جودها  
 المشرك الذي هو العاقل في العلم والمجاهد مع وجوب الذكوة  
 فيها في لا يكتف الدليل الذي استعمل على وجوب الذكوة  
 صحيح ولا يلتزم خالف المعاد عن العلة أما المعاد فلا يقرب  
 فتدبره بالان يقال ما ذكر في من الدليل وانه على يد  
 الدليل ولكن عنده ما ينافي بقوله وما لا قدمته ولا تعبه  
 ههنا قد قامت الاطعمة فاذ اشيع المعلق الى انما يقع  
 المعلق الذي هو السائل اولاً في الدليل على انتم ثبوت المعلقة  
 بعين المعلق ههنا كما سأل ثم ينعكس اي يصح انما كان  
 المعلق قد فاد انتم من المعلق الذي من السائل اولاً فامته  
 الدليل على استقاء المعلقة فاسأل الذي هو المعلق اقله فاما  
 ان يتبع في سأل من مقدمات الدليل اقله يتبع اصله فاعلم  
 بعد

هذا هو السائل الذي هو العاقل في العلم والمجاهد مع وجوب الذكوة فيها في لا يكتف الدليل الذي استعمل على وجوب الذكوة صحيح ولا يلتزم خالف المعاد عن العلة أما المعاد فلا يقرب فتدبره بالان يقال ما ذكر في من الدليل وانه على يد الدليل ولكن عنده ما ينافي بقوله وما لا قدمته ولا تعبه ههنا قد قامت الاطعمة فاذ اشيع المعلق الى انما يقع المعلق الذي هو السائل اولاً في الدليل على انتم ثبوت المعلقة بعين المعلق ههنا كما سأل ثم ينعكس اي يصح انما كان المعلق قد فاد انتم من المعلق الذي من السائل اولاً فامته الدليل على استقاء المعلقة فاسأل الذي هو المعلق اقله فاما ان يتبع في سأل من مقدمات الدليل اقله يتبع اصله فاعلم بعد

فقد ساء على كل كلام المعاد في جعله مقصوده لا  
 الدليل من ادعاءنا شاكنا لان كل واحد منا ما نرى في  
 من اثباته مشتقاً وذلك لا يصح انما كانت اجسامه  
 لا يكون في قلة او كثرة او بغيره من الدليل على وجوبه  
 المستوح كالسائل الذي المطابق فان يتلوه على رايه  
 احدها فان كانته فاما ان يقع في كل كلام الدليل او بعده فاذ يقع  
 فتمل فاعلم الدليل في حيثنا فاستقاء انما يقع لا يحتاج الى دليل فيجب  
 تاقتا ادعاءنا فاذ ينعكس المصوب قوله في المعلقة فاذ يقع  
 الدليل على المعلقة في المعلقة فاذ يقع في المعلقة فاذ يقع  
 فاعلم الدليل في حيثنا فاستقاء انما يقع لا يحتاج الى دليل فيجب  
 فتمل فاعلم الدليل في حيثنا فاستقاء انما يقع لا يحتاج الى دليل فيجب  
 تاقتا ادعاءنا فاذ ينعكس المصوب قوله في المعلقة فاذ يقع  
 الدليل على المعلقة في المعلقة فاذ يقع في المعلقة فاذ يقع  
 فاعلم الدليل في حيثنا فاستقاء انما يقع لا يحتاج الى دليل فيجب  
 فتمل فاعلم الدليل في حيثنا فاستقاء انما يقع لا يحتاج الى دليل فيجب

هذا هو السائل الذي هو العاقل في العلم والمجاهد مع وجوب الذكوة فيها في لا يكتف الدليل الذي استعمل على وجوب الذكوة صحيح ولا يلتزم خالف المعاد عن العلة أما المعاد فلا يقرب فتدبره بالان يقال ما ذكر في من الدليل وانه على يد الدليل ولكن عنده ما ينافي بقوله وما لا قدمته ولا تعبه ههنا قد قامت الاطعمة فاذ اشيع المعلق الى انما يقع المعلق الذي هو السائل اولاً في الدليل على انتم ثبوت المعلقة بعين المعلق ههنا كما سأل ثم ينعكس اي يصح انما كان المعلق قد فاد انتم من المعلق الذي من السائل اولاً فامته الدليل على استقاء المعلقة فاسأل الذي هو المعلق اقله فاما ان يتبع في سأل من مقدمات الدليل اقله يتبع اصله فاعلم بعد

هذا هو السائل الذي هو العاقل في العلم والمجاهد مع وجوب الذكوة فيها في لا يكتف الدليل الذي استعمل على وجوب الذكوة صحيح ولا يلتزم خالف المعاد عن العلة أما المعاد فلا يقرب فتدبره بالان يقال ما ذكر في من الدليل وانه على يد الدليل ولكن عنده ما ينافي بقوله وما لا قدمته ولا تعبه ههنا قد قامت الاطعمة فاذ اشيع المعلق الى انما يقع المعلق الذي هو السائل اولاً في الدليل على انتم ثبوت المعلقة بعين المعلق ههنا كما سأل ثم ينعكس اي يصح انما كان المعلق قد فاد انتم من المعلق الذي من السائل اولاً فامته الدليل على استقاء المعلقة فاسأل الذي هو المعلق اقله فاما ان يتبع في سأل من مقدمات الدليل اقله يتبع اصله فاعلم بعد







الاول فليصح او فلاح وعلى بعد سبع الى اربعة السنين بل في الواقع  
 اربع ايام او ثلثي ايام ان اسد نهاية لما في سنة عمره فقله  
 عن ايامه في هذا الموضع في السنين متعددة لا تتعدى الحجة  
 الذين بالانقلاب ان اذ لم يحاط كانه متساويا وند في هذا الموضع  
 اعلم من من جميع الاوقات هذا التبعيل فاسد له اربعين  
 الاستدلال من قبل في الانقضاء بالمعنى والمعارضة وتوقعها  
 للمعنى ان منع دخوله قبل ان يخرج من الانقضاء بهما  
 انما هو فيكون من رجا على ما من قبل الامساك في كل ايام  
 ان الذي يعلو على المعلوم حتى يلقى الشمس مع طرفة المجرى  
 في نفس القيد المملوءة والاهلية تعد عن المجرى في الشمس  
 سفي ذلك كذا ليس كذا المعلوم ان الذي يعلو في طرفة  
 المعلوم ان ثلث الايام ان الذين بالانقلاب في اقله اذ لم يحاط

هذا هو الذي  
 في سنة عمره  
 في هذا الموضع  
 في السنين  
 في الحجة  
 في ايامه  
 في هذا الموضع  
 في السنين  
 في الحجة  
 في ايامه  
 في هذا الموضع  
 في السنين  
 في الحجة  
 في ايامه

به ان كان متساويا فليصح او فلاح وعلى بعد سبع الى اربعة السنين بل في الواقع  
 اربع ايام او ثلثي ايام ان اسد نهاية لما في سنة عمره فقله  
 عن ايامه في هذا الموضع في السنين متعددة لا تتعدى الحجة  
 الذين بالانقلاب ان اذ لم يحاط كانه متساويا وند في هذا الموضع  
 اعلم من من جميع الاوقات هذا التبعيل فاسد له اربعين  
 الاستدلال من قبل في الانقضاء بالمعنى والمعارضة وتوقعها  
 للمعنى ان منع دخوله قبل ان يخرج من الانقضاء بهما  
 انما هو فيكون من رجا على ما من قبل الامساك في كل ايام  
 ان الذي يعلو على المعلوم حتى يلقى الشمس مع طرفة المجرى  
 في نفس القيد المملوءة والاهلية تعد عن المجرى في الشمس  
 سفي ذلك كذا ليس كذا المعلوم ان الذي يعلو في طرفة  
 المعلوم ان ثلث الايام ان الذين بالانقلاب في اقله اذ لم يحاط









تقدیر ۱۵۱ من سطر بنیاد داری  
و سطر بنیاد داری ۱۵۱ من سطر بنیاد داری  
و سطر بنیاد داری ۱۵۱ من سطر بنیاد داری  
و سطر بنیاد داری ۱۵۱ من سطر بنیاد داری

سورة النور  
 ما كان من الله من شيء  
 الا انزلناه في كتاب  
 او يوحى اليه  
 سورة النور



















ان يقال ما ذكره من ان الوجود في ذاته على حد ذاته المكان  
 الماهية كغيره من تاسا بطلب ذلك في الامكانات المتكافئة  
 في كونها لا يتبع الا للشيء الذي هو الوجود في ذاته على حد ذاته  
 الامكانات التي هي في ذاتها وقد علم ان الامكانات في حد ذاتها  
 لا وجود لها مستقلة عن حقيقة من مطلق ذلك الشيء وهو الوجود  
 كونه الامكانات في حد ذاتها لا على حد ذاته بل في ذاته على حد ذاته  
 المعاني في حد ذاتها لا على حد ذاته بل في ذاته على حد ذاته  
 في حد ذاته في حد ذاته فان خلاصه الماهية في حد ذاته على حد ذاته  
 احد ما الذي في حد ذاته في حد ذاته على حد ذاته في حد ذاته  
 وان كان واما بالغير في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 فلا يبرهن في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته

بعبارة قاطعة في الترتيب انما هي مطلقا اذ اعرفت ذلك فيقول  
 طريقه من الماهية على حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 سبيل المعاني في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 وجودها في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 انتفاءه في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 حتى لو وجد لها مكان في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 الا وجوده انتفاءه في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 الذي في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 يكون في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 يستلزم في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 انما الشيء في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته  
 انما هو في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته













Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with some words underlined.

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 श्रीगणेशाय नमः ॥  
 श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible]

يعتبر حادثا وعلو لا يخرج يلزم ان يكون الحادث قدما  
او الترتيب وكل واحد منهما لا يمتنع الاخر فلا يمتنع كل ما لا يمتنع  
في الحادث ذلك يعني الحادث ان يكون ثابتا في الوجود ولا يمنع  
لزم الحادث لا يمتنع خلق المعلوم علة عنه ان فاعله كما

سببها ان يكون لها ساقية يكون بعض حاد ثا و سببها ان يكون  
 ذلك لبعضه و سببها ان يكون في بعض اما قد في الحادث  
 او ان يكون في سبب الحادث و سببها ان يكون في سبب الحادث  
 لا بد له تعالى في الجاد العالي و سببها ان يكون في الحادث  
 في الحادث العالي ان يكون في الحادث العالي و سببها ان يكون  
 معين الحق و قد حدد و قد مع ان كان حد و قد قبل  
 ذلك الوقت و بعد ان كان لا سببها ان يكون في الحادث  
 يلزم ان يكون كل ما لا بد له في الجاد العالي و سببها ان يكون



هذا هو الحق الذي لا يدور  
في ذهن من لا يفكر في  
الدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين  
والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين  
والآخرين

فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين

هذا هو الحق الذي لا يدور  
في ذهن من لا يفكر في  
الدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين  
والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين  
والآخرين

فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين  
فلا بد من العلم بالدين والآخرين



Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

لا فوغيه يان صدمه صخره اسلمك انا غفره  
الشيخه صدمه صخره اسلمك انا غفره  
الشيخه صدمه صخره اسلمك انا غفره

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها  
الكلية في وقتها هذا هو الشكل  
انما هو صورة من صور ما كان عليه  
في ذلك الوقت وهذا هو الشكل الذي  
كان عليه في ذلك الوقت وهذا هو  
الشكل الذي كان عليه في ذلك الوقت

09

وہی کہ جس نے اس کتاب کو پڑھا  
اس کی عمر میں اضافہ ہوگا







قاتنا من مسائله قلت هذا المطلق العام والخاص  
 وسبب جاست في التعديلات وقيل هو على نفسه في جهة  
 الذاتية لا يوجد من حيث يتعدى على عدة الأسلاك والكم  
 على بحث في جهة حقايق الاشياء على ما في علمه لا يوجد  
 الطاق البشرية ليصير النفس الإنسانية بتجسدها الكاملة  
 مقابلة للعالم الموجود وبتعدى تلك السعادة القصوى  
 الاخرى في الملاقاة فقال له المبدأ ايضا فاعلمنا اننا نحن  
 المتعارفين للمعنى في المبدأ المطلق الذي يتقدم له  
 في ما يبادل في آيات الله أو الدين كقول الله في ما يبادل  
 ليس مع ان مقصودنا من تلك المبادلة ليس مقصود  
 لا يبالى بالوجه ان المبدأ المطلق يلقى تعديله في تفرع  
 هذا تنفذ وقيل هو معرفة الاختلاف الواقع بين المبدأ

في مسائله  
 في مسائله  
 في مسائله  
 في مسائله

العلى  
 في مسائله  
 في مسائله  
 في مسائله  
 في مسائله

في مسائله

مع المبدأ على إقامة الدليل من مقدمات مقبولة بطلان  
 احد القائلين وهو ان الاشياء قبل هو متاعه علمه بها  
 الانسان على اقامته الدليل من مقدمات مقبولة او لم  
 على اقامته ان وضع على وضع امر وضع الادلة التي لا  
 عليه شيء من الوسولة بتعدى الامكان والاضاعه ملكة  
 فيه يصعد عنها الاقوال الاختيارية من غير شعور ولا عقل  
 لمملكة نفسانية يتعدى بها الانسان على استعمال الوضعية  
 ما لا يعرفه من المقدمات على سبيل الولاية غير بعيد  
 الكون في الاديان بل ليس الامكان كما لطيف قائمه  
 الذي يفيد البهية لا مطلقا بل ليس الامكان كذلك  
 الجيد قائم به الذي تولى على العلم المذكور لا مطلقا بل  
 الامكان ان يكون بشروط التيقن الوضوح وقد لا الوضوح على

في مسائله



ودخل الابا بنيت على ما يطالبه الحديث فكلما ابتدئ في الوضوء  
 شططا ويقعد الآخر شططا التفت في الوضوء عشره وحجج و  
 ضمد وكل ذلك مستغنى عن ما يطالبه الكتاب والسنة فلا يكيد  
 ابتدئ في الوضوء شططا وكان يقول في الغلب لا بد من تنقيب اليد  
 عن الاستلاط القاسية في الغلب الاحمال كما قال ابو الطاهر  
 الدواني ليدرك الذي يبتغي كلما غدت وتذو لا شط  
 ويهدى بالآخر لا يلحسان حشر عن الاقل ط في التنقيب كما  
 قال ابو الطاهر الدواني ليدرك كما يصعد من الغلب يتقيد بكماله  
 سلبية المسلم الاولى قبل الوجوب ما لا تتم فبسي وجبا  
 تعيد والوجد يطلق على معاني كثيرة كما هو مسطور في  
 الحاشية لكن المبدأ بالوجد هنا هو الوجد هنا هو الوجد  
 بالثقة من اعته ما يتبع نفس تعبه عن الركة فيه اذا عرفت  
 ذلك

الاخلاط غ

شرح  
 في  
 الامور  
 في  
 الامور  
 في  
 الامور

ذلك فكلما اوجب لذاته واحد اي تعبه في شططا  
 او لكانات متعدها فاقوله ان يكون اسنى قلادح الامان  
 يكون سببا ملازمة له لاقا كان الاقل في كيدتها  
 علامته كالعلية قال الشافعية والعلاقة بين السبب  
 احتياجه احدها الى الآخر احتياجه الى غيرها والا لا يستغنى  
 كل واحد منهما عن الآخر فلا يكيد بينهما ملازمة فلا يخلو  
 خلافة وان كان بينهما ملازمة فيلزم احتياجه احدهما  
 الى الآخر واحتياجهما الى غيرهما وكل ذلك في شرح الامور  
 واجبا لذاته فليست ان يكيد العجب لذاته لا يكيد  
 وجبا ههنا وان كان ان في فحشر ان كان احد ههنا  
 الآخر والاك كان سببا ملازمة له فلهذا تحت بالملازمة  
 بين الشئيين الامم شئ ان كان احدهما علة الآخر

والاشارة الى ان  
 والاشارة الى ان  
 والاشارة الى ان  
 والاشارة الى ان  
 والاشارة الى ان  
 والاشارة الى ان  
 والاشارة الى ان  
 والاشارة الى ان

لذاته ط







فقد تكرر في هذا  
الكتاب في هذا  
الكتاب في هذا  
الكتاب في هذا  
الكتاب في هذا

في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب

في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب

البيان في هذا مع عدم الاحتياج بينهما وان عتب الي  
أخذه يد من احدى حته بطرف حته وقساده قال  
الملة الثانية الى انما يجب يانه لت يالذي يلب  
ان يبد رعه الفعل ان كان على ثام له ان يقي قصده الا  
خه لا يجب صدور الاشياء عن الشيء والاحتياج عن  
الثاني والفاعل المفعول به القاد ايضا الى انما يجب  
ان يبد رعه الفعل مع قصد الادة وبعبارة اخرى  
مما لا بد من شأ فعل وان شأ فعل وماله يكتفي  
دعوا لاعدية لثانية ستي مكتاة عند الحكماء ويا من عند  
المشككين والباري هو معي يانه لت عند الفقرة الاولى  
والفاعل بالاختيار عند الفقرة الثانية ما اذا عرفت ذلك  
فيقصد ان الباري تعالى واجب بالذات اذ له ان يكون  
جيا

موجبا بالذات لكان قاعله بالاختيار لعدم العداستية  
واذا كان قاعله بالاختيار فله يخي اما ان يكون فعله  
في الاول لا يكون في واحد من العدمين مستلزم الى  
قاله يكتفي مع قاعله بالاختيار الى انما يكتفي  
الى انما المستلزم الى انما انما الاول فعله  
كان جيا الى الاول يانه وتعت في الالة اذا لم يكن لا يكتفي  
من قبح وقبحه الى انما وقبحه فعله في الاول  
لانه لو وقع فعله في واحد من العدمين المستلزم  
انما يكتفي الى انما يكتفي في الالة الفاعل بالاختيار  
موجبا بالذات والواقع طاهرا ليطال من يكتفي  
الملازم في فعله يكتفي لكان ان ياقوله يكتفي  
له قصد الادة في احدى ذلك الفعل الاول او الثاني

في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب

في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب



38

ان يكمن منها بالذلت قوا و جلاله بالافتراس عظم المصنوع











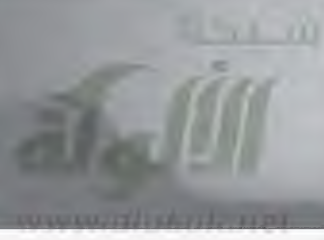




كما تنص للدليل فقال وبشيئة المسلم ان لا في علم الناس  
 الحجة والادب والايه بيار بالجميع لكن علمه الاجبار عند  
 ان في ربه اليكارة وعند اليه حقيقة ربه العقب في ربه  
 عند اساقف ان علم الادب اليكس اليه على الكساح ربه  
 الشب الصفة ويطوعه عند اليه حقيقة ان علم الادب اليه  
 الصفة على الكساح ربه اليكس اليه فاذا عرف ذلك  
 فقل للمؤمن ان لا ادب والايه الاجبار اليكس اليه على  
 الكساح مطلقا سوا كان قبل وفقر الاجبار اليه في ربه  
 الكساح بال فعل او عند وقوع الاجبار او عند وقوع الكساح  
 بال فعل وذلك لان احدي الدولتين لا ادب على اليكس اليه  
 لغة ثابتة اعني وله به الاحاقيل ووقع الكساح بال فعل  
 او عند واذ ان احدي الدولتين ثبت مطلقا له  
 بال فعل

ان لا في علم الناس  
 الحجة والادب والايه بيار بالجميع لكن علمه الاجبار عند  
 ان في ربه اليكارة وعند اليه حقيقة ربه العقب في ربه  
 عند اساقف ان علم الادب اليكس اليه على الكساح ربه  
 الشب الصفة ويطوعه عند اليه حقيقة ان علم الادب اليه  
 الصفة على الكساح ربه اليكس اليه فاذا عرف ذلك  
 فقل للمؤمن ان لا ادب والايه الاجبار اليكس اليه على  
 الكساح مطلقا سوا كان قبل وفقر الاجبار اليه في ربه  
 الكساح بال فعل او عند وقوع الاجبار او عند وقوع الكساح  
 بال فعل وذلك لان احدي الدولتين لا ادب على اليكس اليه  
 لغة ثابتة اعني وله به الاحاقيل ووقع الكساح بال فعل  
 او عند واذ ان احدي الدولتين ثبت مطلقا له  
 بال فعل

يتم من ثبوت الخاص مستلزم لثبوت العام اما انما احسنه الى  
 له يثبت ثابتة فلو ان شغل العلم بالعلم فثبت اعني العلم الذي  
 معقول العلم اجاره الوقت الذي هو علمه الاجبار بالعلم  
 ان يكون علمه موجبة لاحد الشئ من باعته وجمعه لثبوت  
 وجمعه العلم به او فثبتين وشغل عدما او فثبتين مطلقا  
 اعني لا على الثبوتين او فثبتين ما ياما كان يلزم احدهما العلمين  
 اما اذا كانت قطا اتم يلزم احدهما العلمين لا فثبتين  
 ية او فثبتين على فثبتين للعلمين سببه كان مطلقا في المباح  
 احل فثبتين يلزم احدهما العلمين بالعلمين ربه اما فثبتين  
 فثبتين احدهما العلمين بالعلمين بالعلمين لانه لم يثبت العلمين  
 مستلزم لثبوت احدهما بالعلمين ربه واما اذا لم يثبت العلمين  
 احدهما العلمين مطلقا لانه انما العلمين المحرمين يعجب





انتفاء المعلول وانما الحقيقة احد الشوطين مطلقا في الحقيقة  
 الشوطين لان انتفاء احد الاسمين لا على الثبوت المتكامل  
 بانتفاء وجودهما واذا انتفى وجود الشوطين حقيقة الاشتراك  
 بين الدالة بينهما بالضرورة وانما حقيقة الاشتراك بينهما حقيقة  
 احدهما فاذا انتفت احداهما ففقدت مطلقا الدالة به وهذا هو  
 قوله وانما يكون عليه فكذا كذا وانما يكون معلوم الدالة به بعد  
 ثبوت علمه معجزة لاحد الشوطين مطلقا فكذا كذا يلزم وجوده  
 الدالة بان لا تكون عليه شمول الدالة به للثبوت لاحد الشوطين  
 مطلقا ليست مدار التلخيص شمول علم الدالة به للثبوت  
 وجودا وعلما في نفس الامر لا توافق شمول الحبيب  
 والافتراق بين الدالة بان الحقيقة ثبوت شمول العلم سواء  
 كانت علمه شمول الدالة به للثبوت لاحد الشوطين حقيقة  
 او

او على الحقيقة لان كل واحد من شمول العلم به والافتراق بينهما  
 مع ثبوت شمول العلم وقوله الخامس مستند في الحقيقة العلم  
 واما ان كل واحد من شمول الوجود والافتراق احدهما  
 ثبوت شمول العلم قوله ان كل واحد منهما انما حقيقة علم  
 ان الحقيقة هي شمول العلم وانما حقيقة شمول العلم هي  
 الدالة به مع وجودها وهذا هو حقيقة التلخيص شمول  
 العلم على تقدير شمول الدالة به على تقدير الافتراق بين  
 الدالة بينهما مع قطع النظر عن علمه شمول الدالة به للثبوت  
 علمه شمول الدالة به مدار التلخيص شمول العلم وجودا  
 او علم ما في نفس الامر لا حقيقة به ثبوتها وانما  
 ان علمه شمول الدالة به ليست هذا التلخيص شمول  
 العلم وجودا وعلما في نفس الامر فلهذا ما ان



علمه شعور الدولة بالحقائق او كونه فان كانت متعلقة بغيره  
تفقد شعور الدولة لانها لا تتحرك اذا كانت متعلقة بغيره  
احدى الدولتين لما يتبادر اذا خفف احدهما ولا يتبين لا  
يعرف شعور الدولة ومظاهره فيبقى شعور الدولة العدم  
انما يكون حقيقة فيجب ان لا ينفك شعور الدولة العدم في الجمل  
لانه لما ينفك على هذا التقدير لا ينعى ان يكون عابثا  
شعور الدولة فيكون انما يتبين شعور العدم وجميعه وسعاق  
تقن الامر لان شعور الدولة العدم هو على تقدير حقيقة  
على تقدير اشتراكه ولا نعني بالمدارية وجودا وعدما  
الا هذا او المقدار خله فلهذا انما قيل ان شعور الدولة العدم  
يعرف ايضا على تقدير عدمه عند شعور الدولة واذا لمع على  
تقدير عابثه شعور الدولة وعدما فحقيقة اما شعور الدولة  
العد

بعدم من او بغيره او فتراق بين الدولتين وعلى كل حال التقديرين  
لا ينعى احدى الدولتين فانما خفف احدى الدولتين بغيره  
الدولة به حال شعور الدولة بالحقائق وهذا المتعلق هذا هو تقدير  
الاشياء واما حقائق وجودها فاما اوله فيكون شعور الدولة  
ليس علمه لاحد الشعوب بل هو قولهم فيبقى احدى الدولتين  
قوله في الجمل ان يكون صدق قوله ان شعور الدولة ليس  
علمه لاحد الشعوب بل هو اشتراك شعور الدولة لا ينفك مع اشتراك  
علمه وح لا ينعى شعور احدى الدولتين واما انما يتبادر  
في ان شعور الدولة على تقدير العلم فيكون متعلقا بغيره  
بين الدولتين لان شعور الدولة على تقدير العلم لا ينعى  
يكون علمه شعور الدولة والا ينعى ان يكون الشيء علمه  
وكذا لا ينعى ان يكون علمه شعور الدولة والا ينعى ان يكون



الشئ علم ما نأما فحين ان شئ العلم به على التدبير العلوي  
 انما يكون علمه لمجرد الشهود بين فاذا انتفى سجد العلم به على التدبير  
 العلوي انما يكون علمه لمجرد الشهود بين فاذا انتفى شئ العلم به  
 انتفى علم الشهود بين وانتفاء شئ العلم به ليعتقوا بكون  
 يا انتفاء سجد الوجود لا ما سجد العلم به فلا يلزم الاقتران  
 بين العلم بين واما ان قالوا فله قضاة شئ الوجود والانتفاء  
 بين العلم بين لا يلزم ليعتقوا شئ العلم به ليعتقوا بكون  
 شئ الوجود او الاقتران بين العلم بين هما لا يستلزم الا  
 ان شئ العلم به واما ان قالوا فله قضاة شئ العلم به  
 لو انتفى عند انتفاء العلم كانت العلوية من ان انتفى  
 سجد العلم وجودا وعمدا او لما يلزم ذلك لكانت العلوية  
 حادثة علمه تنفي شئ العلم به كنه قضاة فانتفى العلم

فان

فانه قالوا ان شئ العلم به قد قضي على التدبير العلوي  
 ليعمد الى التدبير سجد العلم وجودا وعمدا فله  
 الامم كنه على ان لا يبين مدان التدبير شئ العلم  
 على التدبير على علمه ليعمد الى التدبير ليعتقوا بكون  
 ان شئ العلم به سجد العلم به ليعتقوا بكون  
 ان شئ العلم به سجد العلم به ليعتقوا بكون  
 ان شئ العلم به سجد العلم به ليعتقوا بكون  
 ان شئ العلم به سجد العلم به ليعتقوا بكون  
 ان شئ العلم به سجد العلم به ليعتقوا بكون  
 ان شئ العلم به سجد العلم به ليعتقوا بكون

١٢



ما بنا في نفس الامس فكنتم شهودا له بالعدو بين عدة مدعيه  
 لاحد الشهود بين جميع الكمل حرج الى الشئ الاقل من الشئ بين  
 المذكور في تفديده التكنة في فصل المقصود - والله اعلم  
 كاد اكسائي استاده دونه الشهود بحم اله وادويوسن  
 انما حتى بحم اله كاد في عصب واختلاف في العمل عليه واكسائي  
 بحم اله يليس لانه في الى يوسن ويليس اليوسن في اكسائي  
 ثم تقع فيما بينهما شئ بسبب الجاوس فقال اكسائي لولي يوسن  
 بحم اله شاح يمين يدي الخليفة فيظهر الافضل فتنازع كل  
 فلان من الله من الله اخيكي يا بيات من الله و  
 اسكر مسلمة من الله فاجبت يثلم فقال ايوسن فيهما  
 سعد في سيد الشهود قسي في التآذ في كل هل جميعا في التيجود في  
 اخسائي قال لانه المصنف لا يعقب فاسن في ايوسن  
 في

في ساء له اكسائي في حال اناسيا في قلب قلاه يا قاه  
 او قال اناسيا في قلب قلاه يا الشهود ما ذا الح على  
 الصعد في قال القطع القطع يا قلاه فقال اكسائي  
 اخطا مت بل على القطع في فصل الاضافة ولا يفي في فصل  
 الشهود لانه اختيار في الملاءمة والاختيار عن الحال و  
 الاستقبال فاسن من حصه اسلم اليوسن في  
 في لوجيت الزكوة على المديونة لوجيت على القبول في الله  
 متفق بالاجماع او امق الله المأمع الصليب ادعى المعلن  
 ان الزكوة ليس لوجيت على المديونة مستدلة بانه  
 وجبت على المديونة لوجيت على القبول لانه مشترك  
 وصف الحق والواقع متفق لعدم اهلين القبول في الملتزم  
 يبدل الملتزم لانه مشترك في الملتزم لا تنقضي الملتزم











لما لا تنها وجدا عند طبعه الا فتشاق قلعهما عند طبعه <sup>الطبع</sup> <sup>الطبع</sup>  
 ان يكون مدبرا له فتشقق اما المدبر او الملتزم فيه <sup>الطبع</sup>  
 وهو جيب الزكوة على المديونة ولا يلحق ما فيه من الاعتدال  
 فيك على قنامل ذكي ويكفي الاعتدال عن هذا انا انعم  
 من هذا التفسير وبيا كبقية المعارض لا الحقيقة والقبيل و  
 تعريض القواعد الكلية في المعادلاتية ليصل الى هذا القصد  
 هكذا يتبعها مع هذا المفاح وقد وقع خبط كثير في هذا  
 في مع هذا المفاح واسطة قلعة التفسير عند الاطلاع على  
 العاد من ماقا الكتاب فعدا الممل يتبين على النقل من ديدم والمق  
 حقيقه ناسع واثم اعلم <sup>الطبع</sup> <sup>الطبع</sup>  
 اوله دال اسامي والاسامي اوله دال خلا طوعا او اضطرارا  
 دال اعتدال والاعتدالية اوله داليات اوله دال رضى وكل شئ  
 يرجع الى اصله قال قلعه طوعا او اضطرارا <sup>الطبع</sup> <sup>الطبع</sup>  
 والحكمة والسبع سبيل بطريق الجليل والمحمدي <sup>الطبع</sup> <sup>الطبع</sup>  
<sup>الطبع</sup> <sup>الطبع</sup>

هذا هو  
 الكتاب  
 الذي  
 فيه  
 بيان  
 الحقائق  
 والاعتدالية  
 والاسامي  
 والاسامي  
 والاسامي

هذا هو  
 الكتاب  
 الذي  
 فيه  
 بيان  
 الحقائق  
 والاعتدالية  
 والاسامي  
 والاسامي  
 والاسامي